مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: مستقبل النظام الإقليمي العربي: الواقع والتحديات دراسة تحليلية في استراتيجية التحالف العربي
اسم الكاتب: أ.م.د. أحمد فاضل جاسم داوّد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/635
تاريخ الاسترداد: 2025/05/14 07:05 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مستقبل النظام الإقليمي العربي : الواقع والتحديات

دراسة تحليلية في استراتيجية التحالف العربي

ا.م.د أحمد فاضل جاسم داوّد

الجامعة التقنية الوسطى/ بغداد

الملخص

ينبع البحث في أهميته من المحاولات العربية الجديدة لاستعادة مكانة النظام الإقليمي العربي ودوره الفاعل في مواجهته التحديات التي أضعفت وجوده ومكانته في مواجهة التأثيرات الخارجية سواء كانت إقليمية أو دولية وأهم هذه المحاولات هي استعادة استراتيجية التحالف العربي وتنشيط دور الجيوش العربية أمام التحديات الإقليمية والدولية المختلفة التي تعترضه وهو يهدف إلى معرفة الدوافع والأسباب التي تقف وراء مسعى الدول العربية لإعادة التوازن الاستراتيجي العربي المفقود عبر طرح استراتيجية عربية جديدة لتعزيز التحالف والتعاون بدلا الاختلاف.

Abstract

Yanbu Search importance of the new Arab attempts to restore the Arab regional system status and its active role in the confronted challenges that have weakened its presence and prestige in the face of external influences , whether regional or international , and most important of these attempts is to restore the Arab coalition and activating the role of Arab armies in front of various regional and international challenges encountered strategy It aims to find out the motives and reasons behind the Arab countries an effort to restore the strategic balance of the Arab lost through the introduction of new Arab strategy to strengthen the alliance and cooperation rather than differences .

المقدمة :

شكّل الوطن العربي زهاء عقود طويلة من الزمن مضت نظاماً إقليما مشتركا لما يتمتع به من خصائص مشتركة كاللغة والدين والأصل (القومية العربية) فضلا عن العادات والأعراف العربية المشتركة فهي ببساطة دولا متقاربة ومنسجمة وعاشت مراحل تاريخية متنوعة منذ تأسيس جامعة الدول العربية في القاهرة عام ١٩٤٥م وحتى الآن ، وعلى الرغم من ضعف هذا النظام ووقوعه تحت التأثيرات الخارجية المختلفة إلا أنه كان له الدور البارز في مواجهة العديد من التحديات التي تعرض لها كونه يمثل حال الأمة العربية مجتمعة ولا سيما في مواجهته للعدوان الثلاثي على جمهورية مصر العربية عام ١٩٥٦م ، وهو بذلك يسعى إلى كشف نقاط الخلل والضعف ومعالجتها ويسعى في مواجهة التحديات أياً كانت نوعها داخلية أم خارجية . وعلى أساس ذلك لم يكن النظام الإقليمي العربي بمعزل عن التحديات الإقليمية والدولية التي استطاعت وبفعل عوامل عديدة من زعزعة البنية الداخلية له ووصفها بالخلل والتراجع والفشل والانحدار أمام حجم ما يتعرض له منذ عام ١٩٤٧م وحتى الآن بعد رفض العرب لقرار تقسيم فلسطين إلى دولتين وما نجم عنه فيما بعد من الحرب العربية ــ الإسرائيلية عام ٤٨ ــ ١٩٤٩م والتي استطاعت الجيوش العربية خلالها تحقيق تقدم على الأرض إلا إنهم وافقوا على الهدنة التي أفقدتهم كل شيء.

وعليه فإن **أهميـــــــــة البحث** في الواقع تنبع من المحاولات العربية الجديدة لاستعادة مكانة النظام الإقليمي العربي ودوره الفاعل في مواجهة التحديات التي أضعفت وجوده ومكانته في مواجهة التأثيرات الخارجية سواء كانت إقليمية أو دولية ، وهي محاولات تبنتها بعض الدول العربية كالمملكة العربية السعودية ومصر خلال عام ٢٠١٥م في محاولة منها لإعادة استراتيجية التحالف العربي وتنشيط دور الجيوش العربية أمام التحديات الإقليمية والدولية المختلفة التي تعترضه .

وتبعاً لذلك **يهدف البحث** إلى تسليط الضوء على الدوافع والأسباب الجديدة التي تقف وراء مسعى الدول العربية لإعادة التوازن الاستراتيجي العربي المفقود عبر طرح إستراتيجية عربية جديدة لتعزيز التحالف والتعاون الاستراتيجي بدلاً من الاختلاف .كما ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على مجمل التحديات والمعوقات التي يتعرض لها النظام الإقليمي العربي ، فضلاً عن تحديد مستقبل ذلك النظام وفق مشاهد مستقبلية تضع بنظر الاعتبار فروض عديدة .

واستناداً لما تقدم تنطلق **إشكالية البحث** من مدى قدرة الدول العربية المكّونة للنظام الإقليمي العربي من إعادة تعريف العلاقات بينهما أولاً ومن إعادة تعريف تلك العلاقة بين نظامها الإقليمي والنظام العالمي، وكذلك مدى قدرتها على تجاوز التحديات الداخلية جميعها وإعادة هيكلة البيئة العربية وفقاً لمعاير التحالف العربي الجديد والهادف للمحافظة على أمنه الإقليمي الداخلي .

وعليه فإن **فرضية البحث** تنطلق من السؤال الآتي **ماذا يريدون العرب** ؟ هل اشعروا بالخطر ؟ هل أصبح الخطر هو خطر وجود ؟ أي خطر يؤدي لتغيير جذري جغرافي واجتماعي وسياسي بمعنى **متى يحقق العرب التوازن الاستراتيجي المفقود** ؟ إذ لا يزال النظام الإقليمي العربي يخضع تحت تأثير الأزمات الداخلية التي في طبيعتها هيكلية بنيوية في العلاقة بين أعضائه أو سعي قوى إقليمية ودولية لاختراقه والتأثير على تفاعلاته الداخلية .

وعليه تحاول فرضية الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية وهـــــــــــــي :

١ ــ ما الدوافع الجديدة التي تقف وراء بناء استراتيجية التحالف العربي ؟

٢ ـ ما التحديات التي تواجهه النظام الإقليمي العربي ؟

٣ ـ ما مستقبل النظام الإقليمي العربي في ظل تزايد التحديات ؟

يعتمد البحث في منهجيته على المنهج الوصفي لوصف الظاهرة موضوع البحث وتحديد أسبابها ودوافعها الايجابية والسلبية التي تعمل باتجاهين الأول كدوافع للنشوء والبناء وإعادة هيكلة النظام الإقليمي وأخرى تعمل كتحديات مضادة . ومن ثم الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل تلك الأسباب وتبيانها وصولاً للنتائج ، كذلك يتم الاعتماد على المنهج الاستشرافي لاستشراف وتحديد مستقبل النظام العربي وفق مشاهد مستقبلية تحدد الرؤيا القادمة للنظام ومستقبله . وبذلك يتكون **البحث في هيكليته** من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة واستنتاجات وتوصيات ، إذ يتناول المبحث الأول الدوافع التي تقف وراء إعادة بناء استراتيجية التحالف العربي ، أما المبحث الثاني فيتناول أهم التحديات المعيقة لتطور النظام الإقليمي العربي . والثالث يتناول مستقبل النظام الإقليمي العربي .

المبحث الأول : الدوافع الجديدة وراء إعادة بناء النظام الإقليمي العربي (استراتيجية التحالف العربي) .

تعددت الدوافع التي تقف وراء إعادة تفعيل النظام الإقليمي العربي ولاسيما بعد الإخفاقات الكبيرة والأزمات المتكررة التي مرت بالمنطقة العربية بدءاً منذ نكسة ٥ / حزيران عام ١٩٦٧م وما تلاها من تشرذم عربي بعد توقيع مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل في كامب ديفيد عام ١٩٧٨م وما تلتها من أحداث أخرى جديدة هي أكبر في واقعها من الإحداث التي قبلها والمتمثلة بحرب الخليج الأولى والاهم منها حرب الخليج الثانية بعد دخول القوات المسلحة العراقية لدولة الكويت في ٢ / آب عام ١٩٩٠م وما تلها من أحداث أدت إلى تصدع النظام الإقليمي العربي وانكشافه إمام القوى العالمية متمثلة بدخول قوات التحالف الدولي للأراضي والمياه العربية على حد سواء وإقامة قواعد عسكرية أمريكية كان أهمها قاعدة السليلة في دولة قطر . وما تلتها بعد ذلك من إحداث حرب الخليج الثالثة والتي أدت نوعا ما في تدمير النظام الإقليمي العربي وانكشافه أو تعريه تماما أمام القوى الإقليمية غير العربية من جهة وأمام القوى الدولية الكبرى كالولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى . وأمام تلك المعطيات أدركت البلدان العربية في أواخر العشر الأولى من الألفية الثالثة القيمة الكبرى والجيوسياسية لأهمية النظام الإقليمي العربي وضرورة تحصينه من التدخلات الخارجية ولاسيما الإقليمية منها والتي أثبتت الوقائع اليومية إنها تستهدف الواقع العربي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا . وعلى ضوء ما تقدم يمكننا في هذا الصدد أن نحدد جملة من الدوافع المهمة والمتنوعة داخلية وخارجية أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية التي وقفت وراء إعادة الدعوة لبناء استراتيجية عربية لمواجهة التحديات وأهم تلك الدوافع هـــــــــــــــي :

أولاً : الدوافع الأمنية المرتبطة بالمخاطر الأمنية : إذ استشعرت البلدان العربية كافة وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي ومصر بالمخاطر الأمنية الجديدة التي بدأت تواجهها ، وهي بحد ذاتها مخاطر ذات طابع فكري مدعوم بقوى وتنظيمات تملك من القوة والسلاح ما يؤهلها للعب دور بارز في أكثر البلدان العربية التي من الممكن أن تكون متواجدة فيها ، ولذلك تمثل الإدراك الأمني هذا من اعتبارات وحقائق عديدة أسهمت بشكل أو بأخر في تعظيم المخاوف الأمنية التي هي في طبيعتها

مخاوف وجودية للأنظمة العربية الحاكمة والنخب السياسية المرتبطة بها وأهـــــــــم تلك الحقائق الأمنية هـــــــــي :

١ ــ **انتشار قوى الإسلام السياسي بشقيه المعتدل والمتطرف** : وما يحمله المتطرف من أجندات خطيرة على أنظمة الحكم القائمة واتهامها بالعمالة للقوى الأجنبية ، أن هذه القوى اندرجت تحت مسمى الإرهاب بما تحمله من أفكار متطرفة وهي أقرب إلى تحطيم النسيج العربي والقيم العربية الإسلامية في الإخوة والدين والتسامح والمحبة ، لا بل هي ابتعدت إلى أكثر من ذلك بحيث أصبحت أداة جاهزة يمكن توظيفها من قبل دوائر أجنبية متى رأت الحاجة لذلك فضلا عن مصلحتها السياسية والوجودية التي تدفعها لتكرار محاولات الوصول للسلطة بشتى الطرق حتى وأن تطلب الآمر الركون إلى أساليب العنف واستخدام الإكراه والقوة لتحقيق غرضها لتمزيق هذا البلد أو ذاك وتفكيكه ونشر البؤس والفقر والضياع والتخلف بين أبناءه ، فضلا عن امتهان كرامة الإنسان ، بعيدا عن برامج التنمية الاقتصادية التي تحقق تقدما للشعوب . إن هذه القوى قد وضعت النظم السياسية العربية في حيرة من أمرها فإذا فسحت لها الطريق عبر الديمقراطية تراها تنسف الديمقراطية بشتى السبل بمجرد وصولها إلى هدفها الأسمى وهو الحكم (١) . وهذا ما حصل أثناء حكم حركة الإخوان المسلمين في مصر عقب ثورة ٢٥ / يناير ٢٠١١ م وما أسفرت عنه من سياسات متنوعة كان جلها ينصب في أخونة مؤسسات الدولة المصرية العريقة وصبغها بالصبغة الإخوانية التي اتخذت من المواطن المصري نفسه نموذجا للتمييز بين مواطن وأخر هذا ينتمي للحركة ومن أنصارها وذاك لا ينتمي للحركة وفي الصف المعادي لها مما أحبط طموح الملايين من أبناء الشعب المصري بحلم الدولة المدنية التي تضمن حقوقهم وحرياتهم وتوفر لهم العدالة والمساواة . وهذا ما يفسر كيف إنهم غيروا مواقفهم وتصوراتهم عن الأحزاب السياسية والديمقراطية التي كانوا يرفضونها بشدة في بداية تأسيس الحركة وهم الآن يعلنون قبولهم بالديمقراطية والأحزاب السياسية كآلية للوصول للحكم أو المشاركة فيه لتحقيق أهدافهم .

٢ ــ **العمل على تحقيق أهداف استراتيجية الأمن القومي العربي** عبر تضييق الخناق على المؤامرات الداخلية التي تضر بالنظام الإقليمي العربي وتطويق جميع الدول وخاصة الإقليمية منها والتي تهدف إلى تصدير أزماتها المتنوعة عبر مشاريعها السياسية للإضرار بأمن النظام الإقليمي العربي ودولــه .

وبطرق عديدة أما عبر التعاون مع جماعات مسلحة وهذا ما حاصل فعلا اليوم من تواجد جماعات مسلحة عديدة تحظى بدعم خارجي كداعش وأخواتها وأنصار بيت المقدس في سيناء مصر وتنظيم القاعدة في اليمن وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي وجبهة النصرة وغيرها .

٣ ـ محاولة احتواء وتنامي المشكلات الحدودية بين بعض البلدان العربية من جديد ، تلك المشكلات التي أضرت بالنظام الإقليمي العربي وأضعفته في جوانب كثيرة لا بل سهلت عملية اختراقه من قبل القوى الإقليمية والدولية على حدٍ سواء وتحدياً إسرائيل وتركيا وإيران فضلا عن القوى الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية و روسيا . هذه المشكلات تعمل باتجاهين الأول كدوافع فعالة تبعث الرغبة لدى الحكومات العربية لإيجاد الحلول الناجعة لحلها وإنهائها والثاني كتحدي داخلي ومعوق أضر بالبنية المكونة للنظام الإقليمي العربي . وأهم تلك المشكلات هـــــــــــــي :

أ ــ النزاعات الحدودية بين العراق والكويت والتي تطورت ومن ثم أدت لحدوث حرب الخليج الثانية عام ٩٠ ـ ١٩٩١ والتي تعد من أقوى وأكبر المشكلات التي أضرت النظام الإقليمي العربي وضربته بالصميم بعد دخول القوات المسلحة العراقية لدولة الكويت في ٢ / آب ١٩٩٠ وما تلاها من أحداث قادت لمجيء قوات التحالف الدولي بقيادة أمريكا لضرب وإخراج العراق من الكويت .

ب ــ المشكلة الحدودية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والعربية السعودية ، إذ بعد موافقة الشيخ زايد آل نهيان عام ١٩٧٤ تقضي بمنح السعودية قطاعا ساحليا شرق منطقة العديد في مقابل تنازلها عن واحة البريمي للإمارات ، عقد الاتفاق بشكل سري وبدون علم قطر وفي عام ١٩٩٥ أثيرت المشكلة بين البلدين عندما أرادت الإمارات إنشاء جسر بحري باتجاه قطر، كما وأثيرت مرة أخرى عام ٢٠٠٦ عندما أصدرت الإمارات في كتابها السنوي خرائط تظهر فيها خور العديد تابعة للمياه الإقليمية الإماراتية فشهدت العلاقات تبعا لذلك منحى سلبي عندما أوقفت السعودية دخول المواطنين الإماراتيين أليها عام ٢٠٠٩ باستخدام بطاقات الهوية كما هو معمول به فقط بقيام الإمارات بتغير خارطتها الجغرافية الموجودة على بطاقات الهوية بين مواطنيها وتقول إنها وافقت على اتفاقية ١٩٧٤ من منطق الاضطرار وهذا لا يعني أن العديد تابعة للسعودية **(٢)** .

ج ــ النزاع الحدودي بين المغرب والجزائر والذي تجسد منذ عام ١٩٦٢ ، فعلى الرغم من العلاقات المتعاونة بين البلدين ومشاركاتهما المستمرة في مؤتمرات القمة العربية والاتحاد ألمغاربي والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية إلا إن السمة الغالبة بينهما هي التوتر وذلك بسبب الخلافات الحدودية حول الصحراء والتي تطورت إلى حرب سمية بحرب الرمال فالمغرب تقول أن هذه الأراضي مغربية قبيل الغزو الفرنسي للجزائر وضمها له وبالمقابل الجزائر ترفض ذلك وهي لا تريد التفريط بها ومن ثم مارست موقفا حديا تجاه هذه القضية مما كان له السبب بإغلاق الحدود بين البلدين **(٣)** .

د ـ المشكلة الحدودية بين مصر والسودان حول منطقة حلايب وشلاتين منذ بدايات استقلالهما ، مصر فرضت سيطرتها على المنطقة وقامت باستخدام القصف العسكري في المقابل قامت القوات السودانية بالانسحاب منها تجنبا للقصف والسبب يعود كون المنطقتين لهما أهمية استراتيجية فمن جهة مصر تمثل العمق الاستراتيجي لها كونها توصلها بسواحلها على البحر الأحمر من جانب حدودها الجنوبية وهي لا تريد فقدانها لان حدودها بذلك ستصبح مكشوفة أما السودان فإنها تعتبرها أحدى أهم الأماكن الغنية بمعدن المنغنيز وبكميات كبيرة جداً **(٤)** . وعليه فإن جُل القيادات العربية أدركت ولو بشكل متأخر ما لهذه المشكلات من أهمية مضرة بنظامها الإقليمي كونها الوسيلة أو المعبر الذي من الممكن أن تنفذ من خلاله القوى الإقليمية والدولية كإسرائيل والولايات المتحدة وغيرهما من القوى المجاورة للنظام الإقليمي العربي . وبذلك تولدت الدوافع الحقيقية لديها لتضيق هذه المشكلات إلى أبعد حدودها خاصة بعدما شهدت معظم الدول العربية تهديد وجودي حقيقي لكيانها العام كما هو الحال في سوريا والعراق . وعلى صعد آخر ،تعددت الدوافع السياسية التي تقف خلف إعادة فاعلية النظام الإقليمي العربي ودوره في صد الاختراقات التي يتعرض لها سواء كانت داخلية أو إقليمية أو دولية ، وتبرز هذه الدوافع كمحفزات تبعث على عدم الخمول أو التزام جانب الصمت لما يحدث هنا أو هناك من أحداث ومتغيرات تتطلب اتخاذ موقف وحركة فاعلة أما بالضد أو بالإيجاب . لأن الوقوف موقف المتفرج لا يخدم أي طرف في معادلة الأمن العربي سيما وأن الأطراف الأخرى وخاصة الإقليمية منها تحاول لا بل تنتظر الفرصة الملائمة والمناسبة لدخولها وتحقيق أهدافها وهذا ما حصل بالفعل في كل مرة يضعف فيه النظام الإقليمي العربي أو حينما يصاب بالشلل وهذا ما حدث أيام حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ وما

بعدها من تعرض العراق إلى حصار اقتصادي قرابة أثنى عشرة عاما أو كالذي حصل في حرب الخليج الثالثة التي أسفرت عن احتلال هذا البلد العربي عام ٢٠٠٣ وكذلك ما حدث على خلفية نشوب ثورات الربيع العربي وما رافقها من ظهور قوى وحركات محلية دينية استغلت طموحات الشعوب العربية الثائرة وحُلمها بإقامة دولة مدنية ديمقراطية تضمن الحقوق والعدالة والرفاهية الاقتصادية مما أدى لتحويل تلك الثورات إلى وبال أصاب الشعوب العربية وأفقد مجتمعاتها للاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وهذا حال ليبيا واليمن وسوريا ومصر قبل الانتفاضة الشعبية في ٣٠ / حزيران ٢٠١٣ . وهذا ما سنلاحظه في النقاط الآتية .

ثانياً ــ شعور القيادات العربية كافة بالحجم الكبير الذي يتعرض له الوطن العربي من اختراقات وتدخلات خطيرة لا بل وصل الآمر إلى تساقط معظم الأنظمة العربية المكونة للقومية العربية والمؤسسة للدولة القومية العربية ، كما أن هذا الشعور تجسد بشكلٍ واضح عندما أدركت البلدان العربية عجزها عن مواجهة التحديات المختلفة خاصة المؤامرات الداخلية التي تشنها القوى الإقليمية الأخرى أو المخططات الدولية الهادفة نحو التفتيت وتجزئة المجزأ . فلم يعد الآمر مقتصرا على دول مجلس التعاون الخليجي باعتمادها إستراتيجية عسكرية دفاعية بعد توقيعها على اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك في المنامة في ديسمبر / كانون الأول / عام ٢٠٠٠والتي تم بموجبها تأسيس درع الجزيرة واستطاعتها من إنشاء قوة مشتركة للتدخل السريع **(٥)** . وإنما أدركت دول الخليج العربي نفسها أهمية إنشاء قوة عربية مشتركة إذ أن مجمل الأخطار متأتية من ما تعانيه البلدان العربية الأخرى . وهي بذلك لن تكون في منأى عن تلك الأحداث وتأثيراتها السلبية . وأهم تلك الأخطار هي حالة التفكك التي تعيشها البلدان العربية وظروف مشكلاتها الداخلية التي تمر بها وانهيار لكيان بعض الدول كالصومال ولبنان الذي لا يزال بدون رئيس في عام ٢٠١٥ **(٦)** . وكذلك ما يحصل في العراق وسوريا واليمن وهذه الظروف تناغمت مع الإرهاب الذي تقوده مجاميع وتنظيمات تريد توظيف الإسلام لصالحها وتجعل منه إسلاما متطرفا وبالتالي أصبح الإرهاب ذريعة للتدخل الأجنبي * كأهم خطرين يواجهان النظام الإقليمي العربي .

ثالثاً ـ التدخلات الإقليمية في النظام الإقليمي العربي والتي توزعت بين القوى الإقليمية الآتية وهي تركيا وإيران وأثيوبيا فضلا عن دور إسرائيل كونها دولة أنشئت في قلب النظام الإقليمي العربي .

أ ـ تركيا لديها أهدافها ومصالحها منذ القدم إذ إنها ومنذ عام ١٩٥٨ م تسعى جاهدة لمنع أي مشروع وحدوي عربي قوي عبر وسائل عديدة منها استخدام المياه كنهر دجلة والفرات وبناء علاقات سياسية وعسكرية مع إسرائيل واستخدمت وما زالت أسلوب المال والسلاح للتدخل في دعم الحركات الإسلامية أو الدينية في العالم العربي كحركة الإخوان المسلمين في مصر وسوريا والنهضة في تونس وهي بذلك تحاول إيجاد مخارج لعزلتها عن العالم العربي والإسلامي الذي غابت عنه كثيرا ولاسيما بعد انتهاء مهمتها كحليف للولايات المتحدة كخط الدفاع الأول لحلف شمال الأطلسي أثناء حقبة الحرب الباردة بين المعسكرين وتقدم نفسها كونها قوة إقليمية يمكن أن تكون عامل توازن في المنطقة عموما . ولقد أزداد دورها ما بعد ثورات الربيع العربي ومنذ عام ٢٠١١ تحديدا وأهم أسباب ذلك هـي(٧).

١ـ حالة الفراغ التي تسود المنطقة بعد احتلال العراق وانهيار النظام الإقليمي العربي وحالة التفكك والتراجع الذي أعترى تلك المرحلة .

٢ ــ التوجهات الاستراتيجية التركية نحو المنطقة العربية كونها تمتلك مفاتيح أساسية في الصراع الجيوبوليتيكي العالمي ليس مصادر الطاقة فحسب وإنما إطلالتها على المضايق المتحكمة في السلسلة البحرية الأهم في العالم المتجهة من الشرق الأوسط شرقا وحتى أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية غربا أي مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس وجبل طارق وتشكل هذه المضايق عنق الزجاجة للسلسلة البحرية في نصف الكرة الغربي وهي مهمة بالنسبة لها .

٣ ـ تمدد تركيا إقليما باتجاه المنطقة العربية لا يكلفها من الناحية السياسية كثيرا قياسا لما تجنيه من عائدات سياسية كبيرة ، كما إن المنطقة العربية هي المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها فيه من لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية بالمقارنة بالقوقاز حيث النفوذ الروسي أو في ألبانيا والبوسنة حيث نفوذ دول أوربا الوسطى .

٤ ـ كما أن هناك عوامل داخلية أسهمت في توجه تركيا نحو المنطقة العربية كوصول حزب العدالة والتنمية للحكم منذ عام ٢٠٠٣ وقرار البرلمان التركي بامتناع التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق كذلك موقف تركيا حيال الحرب على غزة وموقفها القوي من اعتداء إسرائيل على أسطول الحرية وقطعت علاقاتها العسكرية والاقتصادية معها والذي عـُد من المواقف المهمة الصادرة من دولة إقليمية ضد من إسرائيل .

ب ـ إيران : اتجهت إيران حالها حال القوى الإقليمية الأخرى للتأثير على النظام الإقليمي العربي تبعا لأهدافها ومصالحها التي تبتغي تحقيقها على صعيد مسرح الأحداث الإقليمية ومن ثم الدولية ، كونها لديها مشروعها السياسي الذي تريد نشره في عموم العالم العربي من خلال تحريك حدودها مع النظام العربي وعلى حسابه **(٨)** . وهي تنطلق من قاعدة دستورية حسب المادة ١٥٤ من دستورها الفصل العاشر الخاص بالسياسة الخارجية والتي تتضمن السعي لتأسيس الحكومة العالمية ودعم ما تسميهم المستضعفين ضد المستكبرين ونصرة الحركات التحررية في أي مكان من العالم **(٩)** . وهي بذلك تشاطرت مع القوى الدولية للتأثير على النظام الإقليمي العربي من خلال سياساتها الدينية والاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية فتدخلت في العراق واليمن والبحرين ولبنان وسوريا وشكلت عامل مؤثر في مجريات الأحداث فيها مما أصاب النظام الإقليمي العربي بالشلل وعدم قدرته على مجارات هذه السياسات وهذا ما دفع مجلس الجامعة العربية لاستصدار قرار في جلسته ١٤٤ المؤرخة في منتصف أيلول ٢٠١٥ يقضي بمطالبة إيران بالكف عن تدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول العربية والتي تقوض من بناء الثقة وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة**(١٠)** .

ج ـ أثيوبيا : تمثل تحدي كبير للنظام الإقليمي العربي في مجال المياه وخاصة ضد دولة السودان الشمالية ومصر أو حوض النيل عموما ، ويتمثل تحديها في احتلالها لمناطق من الصومال وفصله جغرافيا عن السودان وتدريب وتسليح القوى الانفصالية في جنوب السودان وغربه ودعم القلاقل في المناطق المتنازع عليها بين السودان وجنوبه ومحاولاتها المستمرة لترويج فكرة الافريقانية كبديل للفكرة القومية العربية في القرن الإفريقي ، ولذلك فإن صناع القرار الإثيوبي ينظرون دائما للمنطقة العربية والشرق

الأوسط عموما باعتباره احد الأقاليم المؤثرة سلبا وإيجابا في الأمن الإقليمي الإثيوبي وهي بذلك تحرص على إبراز دورها كقوة إقليمية قادرة على خدمة المصالح الأمريكية ــ الغربية في القرن الإفريقي والشرق الأوسط لا سيما المصالح الخاصة بمحور واشنطن ـ تل أبيب مع العمل في الوقت نفسه على استثمار المنافسة بين أقطاب النظام الدولي في خدمة مصالحها **(١١)** .

د. دور إسرائيل في المنطقة العربية كدافع وحافز متناغم مع التدخلات الإقليمية الأخرى في إعادة فاعلية النظام الإقليمي العربي ، إذ إنها مارست سياسات جديدة تختلف عن العهود السابقة في تفتيت البلدان العربية بهدف اختراق نظامها وإضعاف دوله وقطع الروابط والعلاقات بين أطرافه بغية إبعادهم عن المطالبة بالأراضي العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧ ، فسعت تبعا لذلك إلى نسف عملية السلام وعدم تقديمها تسهيلات لذلك كما إنها أخذت تتوسع في مد المستوطنات اليهودية داخل الأراضي الفلسطينية وحتى مشروع التقسيم إلى دولتين أخذت تتراجع عنه . كما إنها عمقت علاقاتها بجنوب السودان لتحقيق أهدافها لأهميته بالنسبة لحوض النيل ومصر تحديدا ، فمن الناحية السياسية سعت لتحقيق مكاسب سياسية عن طريق إخراج دولة من أكبر الدول العربية مساحة من الاهتمام بالقضية الفلسطينية والتأثير والضغط على مصر . وأمنيا هو لتأمين ملاحتها في البحر الأحمر وتأمين مصالحها الحيوية والتأثير على حصة السودان ومصر المائية ، ومن الناحية الاقتصادية فالسودان يحتوي على الموارد الأولية الكبيرة التي تغري الدول كافة كالبترول ، وهي بذلك توجهت نحو جنوب السودان كمحاولة لكسر عزلتها الاقتصادية مع البلدان العربية وطورت علاقاتها على حد قول اليعزر اولشتاين أستاذ العلوم السياسية في جامعة يريلان في دراسته المعنونة الأسلحة الإسرائيلية في العالم إن العقيد شاؤول رهان سكرتير عام وزارة الدفاع اتفق عام ٢٠٠١ على بيع أسلحة متطورة لحركة جنوب السودان وذلك مقابل السماح لشركتي حريار وتبيضه وهي شركتان إسرائيلية ـ صينية بالتنقيب عن البترول وتطورت علاقاتهما واتخذت طابعا رسميا بعد الانفصال وإعلان دولة الجنوب إذ أعلنت إسرائيل رسميا عن علاقاتها الدبلوماسية مع الدولة الوليدة في ٢٨ تموز ٢٠١١ وبذلك تطورت العلاقات بينهما وتم تعين حاييم كورين في ١٠ كانون الثاني ٢٠١٢ سفيرا لها في جوبا **(١٢)** . وبذلك تعاظمت المخاطر

الإسرائيلية من أجل تطويق الأمن العربي والمصري في الاتجاهات كلها وكان موضوع المياه هو رأس حربه .*

رابعاً : الدوافع الاقتصادية والاجتماعية : تُعد هذه إحدى أهم الدوافع الجديدة لإعادة فاعلية النظام الإقليمي العربي وتتمثل برغبة البلدان العربية بإنجاز مشاريع ومصالح اقتصادية مشتركة لا يمكن تحقيقها من دون تكتلهم . وهي تتجسد بحجم التبادل التجاري السنوي بينهما وحجم الدعم المالي المقدم من بعض الدول العربية لغيرها من الدول العربية الأخرى لمشاريع اقتصادية معينة أو لدعم اقتصاد أو للاستثمار ، كما إن هذه الدوافع تتمثل بمدى الرغبة الحقيقية للبلدان العربية بإتمام اتفاقيات السوق العربية المشتركة وفتح مناطق حرة بينهما والتعريفة الكمركية ، وهنا أدركت الدول العربية أهمية اقتصادها لو تم تفعيله بشكل مدروس لإعادة فاعلية النظام الإقليمي العربي ، فمجلس التعاون الخليجي مثلاً استطاع ومنذ عهد الثمانينيات من ترسيخ أسس معينة جعلته حاليا قادرا على تجاوز العقبات الاقتصادية ومتمكنا من تحقيق نوع من الوحدة الاقتصادية بين دوله وهو حاليا يتجه صوب إنشاء عملة موحدة أسوة باليورو الأوربي الممثل للاتحاد الأوربي ، فأصبح من الممكن أن تعمم هذه على مجمل مكونات النظام الإقليمي العربي ومن المحيط إلى الخليج . أما على صعيد الدوافع الاجتماعية نلحظ إن الدول العربية تشترك بنفس المشاكل الاجتماعية والتي من الممكن أن تشكل حافز ضروري لإعادة فاعلية النظام الإقليمي العربي رغم إنها تعمل كمحدد لهذه الفاعلية في الوقت ذاته واغلب هذه المشاكل هي البطالة والفقر والأمية وسوء الرعاية الصحية وتراجع مستويات التربية والتعليم وانعدام التنمية الاجتماعية كما في العراق واليمن والصومال وليبيا وسوريا بسبب الأحداث الداخلية واقتصاديا انتشار الفساد المالي والإداري وسوء التخطيط وانعدام الرؤى الاستراتيجية في أحيان كثيرة فضلا عن مشاريع متلكئة كما إن الخصخصة أو سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي قد أنتجت أثار كبيرة أضرت بشرائح المجتمع العربي لاسيما سياسات التقشف المالي التي أضرت بفئات واسعة من ذوي الدخول المحدودة وحرمان الكثير من فرص التعليم والتدريب **(١٣)** .

خامساً : الرغبة في بناء قوة عسكرية عربية مشتركة تهدف إلى حماية النظام الإقليمي العربي و تدعيم أواصر العلاقات بين البلدان العربية ومجابهة التحديات والإخطار الإقليمية والدولية ولاسيما تدخلاتها

ومواجهة المجاميع والتنظيمات الإرهابية التي استطاعت من بناء قواعد مخفية لها بدعم قوى إقليمية أو دولية والتي تسعى للإخلال بالأمن القومي العربي عبر تنفيذها لمشاريع وأجندات خارجية تصب أولا وأخيرا في مصلحة القوى الدولية .فكان إنشاء تحالف استراتيجي بين مصر والسعودية والإمارات والأردن كمركز تحالف لتلك الدول الأربع إلا لمواجهته تلك التحديات وكان من أهم الأسباب الأخرى المضافة لما تقدم بإنشائه هـي **(١٤)** .

١ ـ إجراءات أمنية مركزة لتأمين الجزيرة العربية ومصر من خطر انتشار الإرهاب والمخابرات الخارجية .

٢ ـ تفعيل الدور المصري كقوة عسكرية وإقليمية عربية في حماية أمن الخليج العربي ودوله العربية الخليجية .

٣ ـ المناورات والتعاون العسكري في البحر الأحمر وحماية الملاحة والتجارة العالمية .

٤ـ أسباب سياسية واستراتيجية هو رسالة للقوى الإقليمية إن البلدان العربية هي ليست في حالة تفرد وخلاف دائم بقدر ما هي قادرة على التعاون والتجمع العسكري والاقتصادي متى ما استدعت الحاجة لذلك سياسيا ، وإحكام سيطرتها على حدودها البحرية ومياهها الإقليمية ومنافذها البحرية .

سادساً :لجوء القوى الدولية في الخفاء لتفتيت الإقليم العربي عن طريق تدعيم الطائفية والمذهبية والعشائرية والأقليات القومية لدى مكونات البلد الواحد ، بحيث يتفتت الوجود العربي إلى كيانات سياسية متفرقة وتنفصم الروابط فيما بينهما بحيث يسهل السيطرة عليها إما بالغزو المباشر أو الغير المباشر بالسيطرة على مقدراته وثرواته الطبيعية وانفصال جنوب السودان هو مثال صارخ على ذلك **(١٥)** . ولذلك أدركت معظم الكوادر المثقفة العربية مخاطر هذه السياسات على بلدانها ولاسيما بعد أن توالت المشاريع الدولية المختلفة لطمس النظام الإقليمي العربي تحت مسميات كثيرة منها ما يسمى (بالشرق الأوسط الجديد) *ومشروع الشرق أوسطية وما رافقهما من سياسات مختلفة كالقضاء على الاستبداد والدول التسلطية والشمولية والدكتاتورية أو التدخل بسبب انتهاكات حقوق الإنسان ونشر

الديمقراطية وإصلاح المجتمعات العربية والمجتمع المدني والمؤسسات الدستورية والقانونية أسهمت في تعميق حالة عدم الاستقرار في مكونات النظام الإقليمي العربي وفي زيادة حالة الانقسام التي شهدتها البلدان العربية في الكثير من الأزمات، لأنها لم تطبق من قبل الدول الغربية وخاصة واشنطن بوازع المصداقية والجدية وإنما **كان الهدف الأسمى هو إحداث الفوضى السياسية والمجتمعية ومن ثمَ الوصول للديمقراطية بمعنى اتخذوا طريق العنف والفوضى أولا لتحقيق الديمقراطية ثانيا** وعلى صعيد آخر استمرت تأثيرات العولمة الصادرة من القطب الأوحد (أمريكا) على النظام الإقليمي العربي وغيره من بلدان عالم الجنوب مما ألاجئها للتحالفات والتكتلات لمنع أو لتقليل من تأثيرها .فالعولمة (Globalism) تمثل استجابة منطقية لرغبات أمريكا في نشر القيم والسياسات والتعاليم وترسيخ مفاهيم معينة تؤمن بها وتسعى لنشرها وتطبيقها عالميا ، فكان الرد هو التوجه نحو تعميق صيغ التعاون الإقليمية والتكتل من اجل مواجه إي تحدي خارجي أو تدخل بسبب آلية العولمة وأثارها حيث بدأ المجتمع الدولي يشهد تكتلات جديدة بعد ما تبين إن اغلب المشاكل هي مشاكل معقدة كالحروب الأهلية والفساد والتدخلات الخارجية وأزمة الطاقة والمناخ وغيرها **(١٦)** .فما كان من البلدان العربية وخاصة المركزية منها إلا أن تسعى جاهدة لإعادة استراتيجية عربية عبر تحقيق التحالف العربي كدوافع جديدة لتحصين نظامها الإقليمي العربي .

نستنتج مما تقدم أن هذه الدوافع لم تكن وليدة اندلاع ثورات الربيع العربي في نهاية عام ٢٠١٠ وما أفرزته نتائجها السلبية فحسب وإنما هي دوافع تراكمت عبر عقود طويلة من الزمن لم تكن خلالها البلدان العربية راغبة وأحيانا متلكئة لوضع استراتيجية واضحة الحدود والمعالم لحماية أمنها القومي ومستقبل شعوبها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية . و برغم إدراك الكوادر المثقفة والعديد من النخب السياسية العربية الحاكمة والقوى والأحزاب الوطنية بحجم المخاطر الإقليمية والدولية التي يتعرض لها النظام الإقليمي العربي والتي يتطلب خلالها اتخاذ مواقف حاسمة لتفعيل الاتفاقيات العربية جميعها خاصة تلك التي تخص الدفاع العربي المشترك والسوق العربية المشتركة إلا أن التحديات الداخلية فاقت في أحيان كثيرة بتأثيراتها السلبية على إعادة فاعلية النظام الإقليمي العربي .

المبحث الثاني : التحديات المعيقة لتطور النظام الإقليمي العربي

عاش النظام الإقليمي العربي مراحل تاريخية كبيرة تميزت بتحدياتها الهائلة ومنذ تأسيس جامعة الدول العربية في مايس عام ١٩٤٥م والتي كانت في بداياتها تحديات النشأة والتكوين والتخلص من ترسبات الاستعمار وتحدي بناء الدولة الوطنية ذات الهوية الجامعة وبكل مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لكن هذه التحديات في الوقت الحاضر تغيرت واتخذت أبعادا وصورا جديدة لم تكن معروفة سابقا كما إنها أفرزت آثار اقتصادية واجتماعية أضرت بالنظام الإقليمي العربي فضلا عن كم التحديات الخارجية التي تناغمت في أحيان كثيرة مع مثيلاتها الداخلية لتربك فاعلية النظام العربي ودوره الجوهري في حماية أمنه القومي وأمن دوله . وفي ضوء ما تقدم يمكننا في هذا الشأن أن نحدد جملة من التحديات الداخلية والخارجية والتي رغم أثارها إلا إنها كان لها دورا مهما في إثارة الوعي العربي مجددا وهـــــــــي :

أولا : على صعيد التحديات الداخلية : هذه التحديات تشمل مجموعة من التحديات الفرعية التي أضرت بفاعلية النظام الإقليمي العربي علما أنه كنظام لا يلغي وجود الدول العربية كدولة مستقلة أو يدعي إلغاء الكيانات السياسية المكونة لها وصهرها في كيان سياسي واحد وإنما يدعو لتوحيد السياسات والمواقف والمشاركة الفعلية لمواجهة التحديات كافة أيا كان شكلها وأهمها الأخطار الإقليمية والدولية . وعلية فهذه التحديات تشمل تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وهي :

١ ـ أزمة الشرعية للسلطة السياسية الحاكمة والنخب المرتبطة بها ، فعلى الرغم من أن شرعية السلطة الحاكمة هي أما وراثية أو ثورية إلا إن هذه الأسس تراجعت في الوقت الحاضر وأصبحت غير ذات جدوى بعد غياب جيل القادة المؤسسين أمام تطلعات الشعوب العربية المطالبة بالحرية والتغيير ، ومن ثم عاشت النخب السياسية الحاكمة غربة حقيقية عن محيطها الشعبي خاصة وإنها ارتكنت على أحزاب سياسية وظفت تواجدها وبرامجها لدعم شخصية الرئيس أو القائد ليس إلا ، وبعد انتقالها للشرعية الدستورية لم تقدم الانتخابات الرئاسية أو التشريعية شيئا جديدا سوى فوز الحزب الحاكم بأغلبية المقاعد والرئيس الحاكم بأغلبية الأصوات (١٧) . وهذا ما شاهدناه طوال مدة حكم الرئيس

التونسي الأسبق زين العابدين بن علي ومصر في عهد الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك وسوريا واليمن والعراق أثناء حكم الرئيس الأسبق صدام حسين .

٢ ـ غياب العلاقة العادلة بين الدولة والطوائف المكونة لها : مما أحدث أزمة حقيقية بينها وبين مجتمعها **(١٨)** ، إذ أسهمت التطورات الحالية وما حصل من أحداث ما بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وما تلاها من ثورات الربيع العربي من تنامي النعرة الطائفية والمذهبية والقومية التي تدعو إلى التقسيم والتخندق الطائفي والولاءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة التي تراجعت أمام الصيحات الطائفية والعنصرية والقومية مما أثبت ضعف بعض البلدان العربية على مواجهة أزمتها الداخلية للهوية الوطنية وضعف مؤسساتها على تدارك الأمور من خلال صهر المجتمع بثقافة عامة شاملة ورائدة تنتهي عند حدودها كل الثقافات الفرعية ، وبذلك أصبحنا أمام أزمة الهوية التي أدت لضعف القيم والمبادئ الوطنية وتراجعها أمام المصالح الضيقة .وبذلك أصبحت هذه الأزمة هي أحد الأسباب الأساسية لنشوء التطرف الديني والمذهبي وعدم التسامح في أغلب المجتمعات العربية وهذا ما حدث في العراق ولبنان وسوريا وليبيا ومصر أثناء مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والبحرين . وبذلك تعمقت أزمة الاندماج الاجتماعي * داخل بعض المجتمعات العربية مما كان الحافر لنشوب العنف الداخلي والتطرف المفضي لانتهاكات حقوق الإنسان العربي .

٣ ـ لجوء النظم السياسية العربية الحاكمة لاستخدام الأساليب القمعية والتعسفية مع شعوبها لأنها لم تحصل على شرعيتها بشكل ديمقراطي وانتخابي نزيه مما أدى إلى خلق صعوبات في عملية التنشئة السياسية وغياب الأسلوب الديمقراطي في الحكم واستخدام الأساليب القمعية للمحافظة على السلطة **(١٩)** . كما إنها تلجأ لهذه الأساليب كمحاولة منها لتبرير فشلها في معالجة الأمور الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والفقر والأمية وعدم القدرة على بناء تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقة توفر قدر من الرفاهية التي تحلم بها الشعوب العربية طوال مسيرتها النضالية ، كما إن هذه الشعوب لمست الفرق في المستوى الاقتصادي والمعيشي بين دولة عربية وأخرى فكانت تطرح تساؤلات كثيرة تبعا لذلك فإذا كانت بلدان الخليج العربية تملك من الموارد النفطية الهائلة فهي بالفعل استطاعت من توظيفها

بشكل أمثل حتى تمكنت من نقل مجتمعاتها من حالة التخلف والفقر والعوز إلى حالة متقدمة من حيث المستوى المعيشي والتعليمي والصحي في حين لم تتمكن الدول العربية الأخرى التي تملك نفس الثروات وأحيانا تفوقها من تحقيق طموحات شعوبها بسبب ميلها أما نحو الحروب أو دخولها في أزمات اقتصادية أو الفساد المالي المتمثل بإثراء النخب السياسية الحاكمة والأحزاب المرتبطة بها على حساب شعوبها فكانت تنميتها بدرجات متفاوتة وغير ذات جدوى كما هو الحال في العراق واليمن وليبيا ومصر والجزائر وتونس .

٤ ـ ضعف دور جامعة الدول العربية ، أحدى أهم تحديات النظام الإقليمي العربي إذ إنها لم تتمكن من تطوير نفسها منذ تأسيسها في إدارة العديد من الأزمات العربية أو تعزيز العمل العربي المشترك ، إذ لا بد من إصلاحها، وذلك بسبب ميثاقها الذي لم يتجاوز حدود العلاقات والروابط البيئية بين أعضائها متجاهلا إي إشارة لنضاله من اجل تحقيق الوحدة العربية أو إي مضمون وحدوي وهي ما افقدها القدرة على مواجهة المخاطر الجدية التي تهدد الأمن القومي العربي فثمة حالات من الضعف والقصور أسهمت في تخلفها منذ تأسيسها مقارنة بالتنظيمات الإقليمية الأخرى الفاعلة **(٢٠)** .

٥ ـ حالة الاختناق السياسي التي شهدتها معظم الدول العربية والتي أدت إلى ظهور عدد من الحركات الاحتجاجية بعضها ذات صبغة سياسية أو اجتماعية والأخر ذات صبغة دينية أو عرقية **(٢١)** . هذا الاختناق دفع تلك الحركات للتفكير بالتغيير والعمل على الإطاحة بالنظم السياسية القائمة تحت شعارات عديدة ، لكنها لم تفكر بما بعد التغيير كما إنها لم تدرك حجم الفوضى التي من الممكن أن تنتج بعد ذلك ، إن السبب الرئيس وراء ذلك هو السياسات القمعية التي اتبعتها بعض النظم السياسية العربية الحاكمة في التضييق على الحريات ومحاربة المعارضة والصحافة الحرة وعدم قدرتها على معالجة الكثير من الأزمات الاجتماعية والتي كان أهمها مشكلة البطالة والتشغيل .

٦ ـ التلكؤ في تحقيق التنمية الاقتصادية في أغلب الدول العربية يُعد أحدى أهم التحديات الداخلية المعيقة لتطور النظام الإقليمي العربي ووقوعها تحت طائلة المديونية العالمية بسبب اقتراضها من صندوق النقد الدولي ووفق شروطه لإقامة مشاريع استثمارية إلا أن هذه المشاريع لم تحقق الهدف من إقامتها

ومن ثم لم تتمكن بعض البلدان العربية من سد مبالغ القروض وكذلك الفوائد المترتبة عليها مما أوقعها في أزمة المديونية العالمية .

٧ ـ أزمة الديمقراطية والانتقال الديمقراطي قبل وبعد ثورات الربيع العربي وفشل مشاريع الإصلاح السياسي واستكمال متطلبات التحول الديمقراطي ، فما زالت البلدان العربية تعاني من أزمتها السياسية في تحولها الديمقراطي لأسباب عديدة لأنها لم تستطع من بناء قاعدة ديمقراطية في المراحل السابقة من تطورها السياسي لان تحولها الديمقراطي كان في حدوده الدنيا وهو في جانبه الإعلامي أكبر منه في جوانبه الحقيقية فلم يكن التحول الديمقراطي الذي يقود إلى الانتقال الديمقراطي حقيقيا وإنما كان شكليا . لكن تغير الوضع بعض الشئ بعد ثورات الربيع العربي ولاسيما في تونس بعد الانتخابات الرئاسية التي أسفرت عن فوز الرئيس الباجي قائد السبسي والانتخابات الرئاسية المصرية التي أسفرت عن فوز الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي في حين مازالت الديمقراطية متعثرة في ليبيا وسوريا واليمن والعراق . كما شهدت الأحداث عن تراجع بعض الدول العربية في إتمام تحول ديمقراطي جدي وعدم قدرتها على بناء نظام ديمقراطي يؤسس لدولة القانون والمؤسسات بما يقود للاستقرار المجتمعي الذي يتطلبه تقدم النظام الإقليمي العربي وتزداد فاعليته تباعا ، كذلك فإن صعود التيار الإسلامي ممثلا بحركة الإخوان المسلمين في مصر والنهضة في تونس رغم الفارق الواضح في الأسلوب بينهما وغيرها من البلدان والتي أخفقا في تلبية احتياجات الشارع الثائر لتحقيق الاستقرار المفقود (٢٢) . وإنما كانت سببا في انكشاف العديد من الدول العربية وخاصة مصر أمام أعدائها مما وضع النظام الإقليمي العربي على المحك وأوعز بنهايته تماما .

٨ ـ تحدي الأمن الغذائي والأمن المائي : الذين يعدان من التحديات المهمة التي تواجه النظام العربي وهو يحاول استعادة فاعليته .

ثانيا : التحديات الخارجية للنظام الإقليمي العربي والمتمثل بالدور الأمريكي والروسي والأوربي وما يشهده المحيط العربي من تشابك دولي سياسيا واقتصاديا ودبلوماسيا وعسكريا بسبب الإحداث التي تشهدها منطقتنا العربية وخاصة الأزمة السورية وانعكاسات الاتفاق النووي الإيراني مع القوى الغربية

ومن ثم التدخل العسكري الروسي مباشرة وما حدث من خلافات بينها وبين تركيا حول إسقاط الطائرة الروسية ، ولقد تمثل هذا التشابك من خلال مساندة أو رعاية دولية لأطراف النزاع فروسيا تدعم الرئيس السوري بشار الأسد عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا في حين أمريكا والغرب يدعم المعارضة السورية المعتدلة فضلا عن دور التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب (داعش) **(٢٣)** . إن هذا الوضع يمثل حجم التشابك الدولي والإقليمي وعمق ذلك وجود التنظيمات الإرهابية كتنظيم داعش ، فتشابكت التدخلات الدولية مع الإقليمية لينتج وضعا في غاية الخطورة يهدد وجود وكيان البلدان العربية وربما يدفعها نحو التفتيت .وهنا أصبح النظام الإقليمي العربي على المحك ووقع أمام خيارين هما :

الأول : هو خيار السكوت وترك الأمور بيد القوى الدولية والإقليمية لتحدد مصير المنطقة عموما أو لتغرق في المزيد من الحروب التي لها بداية ويبدو ليس لها نهاية وهنا ستفقد البلدان العربية منظومتها الأمنية ودورها الإقليمي على الصعيد العسكري والسياسي والدبلوماسي وستشهد التفتيت لا محالة تحت مسميات عديدة وتبعا للمصالح الدولية والإقليمية والتي تعذر عليها لحد الآن ونحن في أوائل عام ٢٠١٦ من القضاء على الإرهاب (داعش) .

الخيار الثاني : أما هذا الخيار فهو الركون إلى القوة العربية وتفعيل الدور والمصلحة العربية من خلال إدراك حجم الاختراقات الدولية والإقليمية وهنا فإن الإرادة العربية ستقلب الموازين وتحجم بالتأكيد من دور الإرهاب المدعوم خارجيا كما إنها ستحجم دور القوى الإقليمية التي تسعى مع حليفاتها الدولية لاستغلال الأحداث والأزمات التي أشهدتها منطقتنا العربية بدءا من ثورات الربيع العربي وصولا إلى الأزمة السورية التي تعذر إيجاد حلا لها ، فكان التأكيد على بناء قوة عربية مشتركة والدخول في تحالفات متنوعة وأهمها التحالف العربي كمحاولة من الدول العربية للمحافظة على منظومتها العربية قدر المستطاع ليس إلا .

نستنتج مما تقدم، إن هذه التحديات التي شهدها النظام الإقليمي العربي بكل تأثيراتها السلبية تدلل بما لا يقبل الشك إن النظام العربي سيبقى يعاني من أزمات جوهرية عديدة سواء كانت داخلية أو على مستوى العلاقة بين الدول المكونة له أو على صعيد دور القوى الإقليمية والدولية الساعية للتدخل

المستمر للتأثير في حركته . وهذا ما يقودنا للقول أن من أهم التحديات المقبلة ستكون حول كيفية المحافظة على وجودية الدولة الوطنية العربية كوحدة مكونة للنظام العربي بعد أن أصبحت الدول العربية عرضة للازمات سواء كانت بسبب التدخلات الخارجية أم بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الداخلية التي ازدادت مؤشراتها وتنوعت واتجهت نحو الدعوة إلى تقسيم البلد الواحد .

المبحث الثالث : مستقبل النظام الإقليمي العربي

يتحدد مستقبل النظام الإقليمي العربي بقدرته على مواجهة التحديات سواء كانت داخلية أم خارجية ومدى توفر الرغبة و القدرة العربية معا على الاستمرار والمواجهة وعدم فك الترابط القومي في اللغة والدين والعقيدة والجغرافية أمام محاولات القوى الإقليمية والدولية لاختراقه بدوافع عديدة . وكذلك يتحدد بمدى قدرته على استثمار الدوافع المناسبة التي تدفع به نحو إعادة فاعليته ودوره كنظام عربي . وأمام هذه المعطيات يمكننا تصور المشاهد المستقبلية للنظام الإقليمي العربي من زاويتين : الأولى مشهد الاستمرارية المقترن بالفشل والثانية مشهد التغيير المقترن بالنجاح ، وما مدى صحة تلك المشاهد وأيهما أقرب للصحة أو الواقع على المدى القريب والمدى المتوسط والبعيد .

أولا : المشهد الأول (استمرار الوضع الراهن المقترن بالفشل)

يفترض هذا المشهد بقاء النظام الإقليمي العربي تحت تأثير عدم الاستقرار والضعف ووقوعه تحت دائرة الاختراقات الإقليمية والدولية ، ويمكن فهم الإحداث والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأزمات التي رافقتها على أساس أنها وصلت به إلى حالة عدم الاستقرار الداخلي فضلا عن عدم قدرته على تجاوزها على أنها من مسببات هذا الفشل . لذا فإن هذا المشهد تحكمه مظاهر كثيرة ومتنوعة حكمت على النظام العربي وقيدت من دوره وفاعليته طيلة العقود الماضية وهـــــــــي :

١ ـ **الفشل في تحقيق الإصلاح السياسي** واستكمال متطلبات التحول الديمقراطي وهذا الفشل تحكمه أسباب عديدة هي:

أ ـ عدم توفر الرغبة الحقيقية لدى النخب السياسية الحاكمة لتحقيق عملية الانتقال الديمقراطي خوفا على مصالحها وامتيازاتها ، وهي وأن وافقت على ذلك فإنها تضع شروطها التي تحد من عملية الانتقال لكي تستمر في السلطة لأطول مدة ممكنة .

ب ـ فشل الأحزاب السياسية العاملة في أغلب البلدان العربية ولا تنطبق عليها شروط الحزب الديمقراطي لا بل أن معظمها تقف بالضد من الديمقراطية داخل نظامها الداخلي ، وهذا حال أغلب الأحزاب والحركات الدينية والإسلامية كحركة الإخوان المسلمين في مصر وسوريا وبعض الشيء في تونس فأنا نراها تلجأ للعنف المسلح في كل مرة تشعر فيها بأن مصالحها باتت في خطر أو مهددة وهذا ما قامت به في مصر بالفعل .

ج ـ عدم القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية التي تتطلبها عملية الإصلاح السياسي وهي وأن توفرت ففي حدودها الدنيا .

د ــ التباين في تطبيق المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وعدم القدرة على تجاوز مخلفات الماضي وإيجاد حلول مناسبة لتجاوز الأزمات .

٢ ـ استمرار الصراعات العربية ـ العربية وهي في مجملها أما ذات أبعاد سياسية أو ذات أبعاد اقتصادية كالخلافات الحدودية والمشاكل المصاحبة لها والاختلافات الاقتصادية والسياسية التي تنبع من سوء تقدير المواقف العربية التي تتجه عادة أما إلى الخلاف العميق أو إلى إيقاف التعاون سواء كان سياسيا أو اقتصاديا .

٣ ـ تلكؤ جامعة الدول العربية في اتخاذ مواقف حازمة تجاه العديد من القضايا العربية وأهمها القضية الفلسطينية وقضايا التدخلات الإقليمية والدولية التي اتضحت بصماتها وبشكل واضح في إدارة الكثير من الأزمات العربية بعيدا عن اليد العربية .

٤ ـ عدم نجاح التكتلات العربية في وحدتها وتعاونها في المجالات المختلفة ، فعلى الرغم من وجود تلك التكتلات كمجلس التعاون لدول الخليج العربي والاتحاد ألمغاربي الذي تراجع كثيرا بعد أحداث

ليبيا ، فإنها بقت منفردة عن بعضها البعض بمعنى أخر لم ترتقي لمستوى جمع البلدان العربية كلها في بوتقة واحدة ، وربما الدافع وراء ذلك هو خشيتها من الوقوع في العديد من المشاكل السياسية أو الاقتصادية أذا ما علمنا ان معظم الدول العربية تتطلع إلى مثل ذلك التجمع الكبير . ويبدو أن هذا السبب وراء تراجع الكثير من القمم العربية التي حصلت ضمن مؤتمرات الجامعة العربية في إيجاد الحلول للأزمات والمشاكل المختلفة والتي بدأت منذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ والتواجد الدولي عام ١٩٩١ وما تلاها من سياسات أمريكية مختلفة تكللت بغزو واحتلال العراق عام ٢٠٠٣ .

٥ ـ أصبح النظام الإقليمي العربي أكثر اختراقا من قبل أمريكا ومثل َ احتلال العراق نتيجة ذلك الاختراق عام ٢٠٠٣ وكان هذا أكبر تحدي للنظام العربي والذي جسد قاعدة مستمرة لحد الآن تعطي تبريرا للتدخل الغربي في التفاعلات العربية **(٢٣)** .

٦ ـ أصبح النظام العربي أكثر تعرضا للتدخلات القوى الإقليمية وتحديدا تركيا وإيران مما جعله أكثر انقساما وصراعا في تفاعلاته الداخلية بفعل التأثير الإقليمي لذلك .

٧ ـ تأثيرات الثورات العربية (الربيع العربي) وما أدت أليه من صعود تيارات الإسلام السياسي ولاسيما في مصر وما حدث بعد ٣٠ /حزيران عام ٢٠١٣ من الإطاحة بحكم بالإخوان المسلمين وتجاهم مؤخرا للعنف المسلح مما اضر بالاستقرار الداخلي لأهم نقطة في النظام العربي ألا وهي مصر .

٨ ـ من مظاهر هذا المشهد الضعف الواضح في الأمن القومي العربي وتراجعه وهذا ما تعززه جملة من العوامل هي(٢٥):

أ ـ اتساع الدول العربية جغرافيا إذ بلغت ٢٢ دولة ودور دول الجوار الجغرافي نتيجة تعدد وتشابك مصالحها تجاه النظام العربي . فضلا عن الاختراقات الأمريكية والإسرائيلية والروسية

ب ـ التفاوت الكبير في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الدول العربية المكونة للنظام .

ج ـ الإرهاب وأدواته ودوره في اختراق الدول القومية العربية وطمس هويتها بحجة إقامة خلافة إسلامية مما أدى إلى الاحتراب الداخلي بين مكونات البلد الواحد كما في اليمن والعراق وسوريا وتهديد السلم الأهلي وتعريضه للفوضى كما في مصر وليبيا .

د ـ التنافس النووي ومحاولات امتلاك أسلحة الدمار الشامل .

نستنتج مما تقدم أن مظاهر هذا المشهد تعطينا دلالة على أن النظام الإقليمي العربي مازال واقعا تحت تأثيرات مختلفة مهددة لدوره ووجوده وفاعليته على صعيد الشرق الأوسط الكبير وعلى صعد التأثير في التفاعلات العالمية ، إذ ما زال واقعا تحت تأثير الاختراقات العالمية وتفاعلاتها ولاسيما بعد أحداث ثورات الربيع العربية وتحديدا الأزمة السورية التي كانت السبب المباشر في حدوث هذا الكم الهائل من الاختراقات بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ .

ثانياً : المشهد الثاني (مشهد التغير المقترن بالنجاح)

يفترض هذا المشهد أن آلية التغير في الواقع العربي عموما حاضرة من خلال إدراك القوى العربية المكونة للنظام الإقليمي العربي حجم المخاطر التي تتعرض لها وأهمها ضرب أمنها القومي في الصميم ، وبذلك فإنها اتجهت ومنذ أوائل عام ٢٠١٥ لتغير الواقع الإقليمي لصالحها رغم التأثيرات الخارجية عليها وبدأ بالفعل التأكيد على إعادة صياغة استراتيجية عربية جديدة للدفاع العربي المشترك كان محورها العربية السعودية ومصر وبقية دول الخليج العربية والأردن . ويمكننا في هذا الصدد أبراز أهم المظاهر التي يتحلى بها هذا المشهد كما يأتي :

١ ـ الشعور العربي الكبير بأهمية واقعهم الإقليمي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحتى على مستوى الشرق الأوسط الكبير والعالم عموما ، كون أن منطقتهم تعد دون أدنى شك محور للصراعات الدولية أو التنافس الدولي سواء على الموارد الأولية أو لجعلها سوقا لها أو كقواعد عسكرية ومراكز نفوذ دولي . وهي بذلك أدركت أن من واجبها عدم السكوت أمام ما يحصل خاصة بعد تدني منحنيات الربيع العربي باتجاه الفوضى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي دمرت العديد من الدول العربية التي حصلت فيها وأسهمت في صعود الإسلام السياسي بجناحيه المعتدل والمتطرف للساحة العربية مجددا

وما أعقبها من أعمال عنف خطيرة سواء في مصر أو في ليبيا أو تونس والجزائر والعربية السعودية والكويت والعراق وسوريا واليمن .

٢ ـ نجاح عمليات الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في البلدان العربية ولاسيما تلك التي شهدت ثورات الربيع العربي نتيجة لزيادة الوعي الجماهيري والتمسك بمبادئ الديمقراطية التي لا تقود للفوضى وإنما ضمن أطر تحافظ على الأمن والنظام العام للمجتمع والأخذ بالعدالة الانتقالية كمخرج لتجاوز مرحلة التغيير والنجاح في إعداد دساتير تعد بمثابة بنية دستورية وتشريعية تتضمن صيانة حقوق الإنسان وحقوق المواطنة وحرية المشاركة والترشيح ونزاهة الانتخابات وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وبناء الدولة المدنية.

٣ ـ انزواء الصراعات العربية ـ العربية لأبعد نقطة ممكنة من خلال تفهم الأطراف جميعها ما لهذه الصراعات وخاصة الحدودية منها من أثار سلبية على الأمن القومي العربي فضلا عن أمنها الوطني . لذا يفترض هذا المشهد استطاعة الدول العربية من إيجاد حلول نهائية وليست مرحلية لجميع مشكلات الحدود خاصة بين المغرب والجزائر .

٤ ـ النجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية وصولا لتفعيل التعاون الاقتصادي العربي المشترك والسوق العربية المشتركة .مما له انعكاساته لى نجاح التحالفات العربية سواء كانت سياسية أو عسكرية .

٥ ـ القدرة على بناء قوات عربية مشتركة وفعالة تمتلك زمام المبادرة في صد أي عدوان تتعرض له دول من دول النظام العربي بما يضمن تماسكها بوجه التحديات .

٦ ـ تزايد فاعلية جامعة الدول العربية من خلال قدرتها على إصلاح ذاتها ومؤسساتها الداخلية وممارسة دور أكثر قوة وتماسك على الصعيد الإقليمي والدولي وهذا لا يتحقق إلا من خلال نجاح الدول المكونة لها في تمكينها ورفدها .

٧ ـ استجابة إسرائيل لدعوات السلام واستعدادها لمناقشة سياساتها تجاه الدول العربية بما يضمن جعل المنطقة العربية والشرق الأوسط مستقرا وبعيدا عن الحروب وأولها استعداها لمناقشة موقفها النووي

وترسانتها الكيمائية في أطار إخلال المنطقة من أسلحة التدمير الشامل . وإلا فإن التوازن النووي العربي بات مطلوبا في حالة الرفض الإسرائيلي لدعوات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمؤتمرات الخاصة بنزع أسلحة التدمير الشامل في الشـــرق الأوســـط (٢٦) .

٨ ـ التزام تركيا وإيران بعلاقات متوازنة من البلدان العربية والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية واعتماد علاقات حسن الجوار والتمسك بالقيم الإسلامية وتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي بدلا عن علاقات الشد والجذب التي تقود للتنافس والصراع .

ويمكننا القول في ختام هذا المشهد أن عملية النجاح والتقدم في النظام الإقليمي العربي هي ليست ببعيدة خاصة بعد إدراك الدول العربية حجم المخاطر الأمنية والاقتصادية والسياسية التي تعرضت لها منذ عام ٢٠١٠ وحتى الآن عام ٢٠١٦ وهي تعمل الآن لتجاوز المشكلات مجتمعة وتعيد دورها الإقليمي وبناء قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

الخاتمة واستنتاجات

تبين لنا من خلال هذا البحث الدوافع الحقيقية التي وقفت وراء إعادة بناء الاستراتيجية التحالف العربي ولاسيما في جانبها العسكري والاقتصادي والسياسي ، وهي استراتيجية مبنية على أسس عديدة أهمها الرغبة الكبيرة للبلدان العربية وخاصة مصر ودول مجلس التعاون العربي لتدارك واقعهم الذي أصبح خطرا يهدد وجودهم ككيانات سياسية قائمة وفي ظل التدخلات الأجنبية التي لعبت دورها في أضعاف الدولة القومية العربية بكل ما تحمله من قيم النظام والأمن والاستقرار والقوة ومحاولة استبدالها بواقع غير ديمقراطي وزائف أكثر مما هي عليه . لذا فإن مجمل تلك التحديات التي تعرض لها النظام الإقليمي العربي أدت إلى حالة عدم الاستقرار فيه ، واستمرت تفعل فعلها دون اكتراث بمعاناة الشعوب العربية التي تتطلع للحرية والديمقراطية ومواجهة كل ما من شأنه اختراقها والإساءة إلى قيمها ومقدراتها ، إذ شكلت سوء الأوضاع السياسية أو الاختلافات بين الحكومات المكونة لهذا النظام والتي هي في أغلب أسبابها نابعة من مشكلات حدودية أو حول قضايا سياسية وداخلية فضلا عن تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من بطالة وفقر وأمية وتخلف وانخفاض مستوى الدخل

الفردي وتدني مستوى المعيشة عوامل كبيرة في تصدع فاعلية النظام الإقليمي العربي وتراجعه قياسا أو مقارنة بما تتمتع بها التنظيمات العالمية والإقليمية الأخرى من فاعلية سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي والاجتماعي إن أهم الاستنتاجات التي يمكننا أن نسجلها من خلال هذا البحث هـــــــــــي :

أولاً : أصبح لزاما ومن الضروري مواجهة التحديات جميعها التي يتعرض لها النظام الإقليمي العربي سواء كانت داخلية أو دولية ،عن طريق إعداد المعالجات السياسية وتحقيــق **(استراتيجية التفاهم العربي ــ العربي)** والتي من الممكن أن تدفع بأي نوع من أنواع الخلافات العربية إلى الحل ، وهذا الآمر يقع على عاتق القمة العربية أولا وعلى الدور الذي من المفترض إن يضطلع به مجلس جامعة الدول العربية في تطويق أي مشكلة مستقبلية ربما تؤدي إلى كارثة فيما بعد ، فكان الضعف الذي رافق جامعة الدول العربية هو أحد الأسباب التي أدت إلى تطور المشكلة الحدودية بين العراق والكويت عام ١٩٩٠ .

ثانياً : مواجهة التحديات الخارجية والداخلية ، وإن إعادة فاعلية النظام تتحدد من خلال قدرته على المواجهة أولا وقابليته على احتواء تلك التحديات وكشفها وعدم فسح المجال التخريبي لها . لان أغلب التدخلات الخارجية أدت إلى إحداث الفوضى السياسي والفوضى العامة في أغلب البلدان العربية وهذا حال ووضع البلدان العربية التي شهدت ثورات الربيع العربي والتي قادت للدمار كما حصل في سوريا اليوم وليبيا .

٣ ـ أصبح من الواجب تفعيل الاتفاقيات العربية ـ العربية السابقة تلك التي تخص السوق العربية المشتركة والعملة العربية الموحدة ومعاهدة الدفاع العربي المشرك و القوة العربية المشتركة كآلية مهمة وأساسية لحماية البلدان العربية وعدم التفرج على ما يحدث ، وهنا لا بد من تفعيل المؤسسة المالية العربية ضمن أطار جامعة الدول العربية والتي يترتب على الأعضاء فيها التزامات مالية تؤديها .

التوصيات :

أولاً : أصبح من الضروري واللازم على البلدان العربية وخاصة الرئيسية منها تفعيل نظامها الإقليمي وأمنها العربي المشترك ، لأن خسارة أي جزء من أجزاء هذا النظام إنما يعد خسارة كبيرة لنظامها أولاً وخطرا يهدد كيانها ووجودها وأمنها ثانياً .

ثانيا : على البلدان العربية تجاوز الخلافات كلها مهما كان نوعها سواء أكانت مشكلات حدودية أو قضايا سياسية واقتصادية لأن الجميع بات مهددا أمام ما أفرزته نتائج ثورات الربيع العربي من فوضى سياسية أسهمت بدخول القوى الإقليمية والدولية بكل بساطة للتأثيرات على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي العربي .

ثالثاً : لم يعد هناك من مبرر للتلكؤ في تفعيل وإصلاح جامعة الدول العربية بكل هياكلها ومؤسساتها العاملة لان من شأن إصلاحها إنما يعطي خطوة أمامية لتدارك الأخطاء التي أصابت وتصيب النظام العربي مستقبلاً .

رابعاً : أصبح من الضروري تفعيل المعاهدات العربية المشتركة الخاصة بالدفاع العربي المشترك وتأسيس قوة عربية ضاربة قادرة على حماية وجود وكيان وحدود البلدان العربية ، وهذا لا يتحقق من دون توافر إرادة عربية حقيقية وهو ما تتطلع أليه الشعوب العربية فعلاً .

خامساً : ما زلنا نتطلع للسوق العربية المشتركة والعملة العربية الموحدة وغيرها من الأمور كنتائج يصبو أليها النظام العربي وكجزء لا يتجزأ من أهدافه لتحقيق فاعليته مقارنة بالنتائج التي توصل أليها الاتحاد الأوربي .

الهوامش

١ ــ د. جمال سند السويدي ، السراب السياسي : موقف الإخوان من الأحزاب والديمقراطية والشورى ، ط١ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١٥ .

٢ ــ للمزيد ينظر مشكلات الحدود بين الدول العربية على الموقع الآتي

http://www.sasapost.com

٣ ـ إلهام محمد علي ، الحدود بين المغرب والجزائر ملف شائك في طريقه للحل ، على الشبكة العربية محيط ، في ٢٣ / ٤ / ٢٠١٣ ، www.m.moheet.com/2013/04/23

٤ ـ د. يوسف نور عوض ، مشكلة (حلايب وشاتين) بين مصر والسودان ، صحيفة القدس العربي ، في ٢٢ /أكتوبر / ٢٠١٤ على الموقع www.alquds.co.uk/?p=238967

٥ ـ ظافر محمد العجمي ، التعاون العسكري الخليجي : إنجازات ملموسة أم نتائج محددة ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠١٥ ، www.studies.aljazeera.net

٦ ـ د. محمد مظلوم ، ندوة الأوضاع السياسية والأمنية في الوطن العربي ... القادم أسوأ . صحيفة الرياض ، ١٦٩٢٠، في ٢١ / أكتوبر/ ٢٠١٤ .

* أن الشرق الأوسط الذي يشكل منه وطننا العربي الجزء الأكبر منه فهو أعين القوى الدولية منذ زمن بعيد وسيبقى لعقود طويلة مقبلة وهذا توضح بشكل كبير من خلال الدراسة التي قدمها كامبل الايرلندي قبل ١٠٠ عام والتي حصل فيها على درجة السير لأنهم أدركوا أهمية هذه المنطقة قبل ظهور البترول وهو من اخذ يفكر بإنشاء كيان في فلسطين قبل ظهورها حتى يمكن تفتيتها والسيطرة عليها ولا تتمكن من السيطرة على العالم كونها تملك عناصر القوة قبل ظهور البترول كالحضارة والثقافة والقيم الإنسانية ، هذه الأفكار جددت من قبل برنارد لويس الذي كان يعمل مستشارا للرئيس الأمريكي الأسبق بوش الأب أثناء حربه على العراق . للمزيد ينظر ، د. عبد الرحمن الزهيان ، ضمن ندوة الأوضاع السياسية والأمن في الوطن العربي ، المصدر نفسه .

٧ ــ د. رانية ظاهر ، الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي ، مجلة رؤية تركية ، على الرابط الآتي http://www.rouyaturkiyyah.com

٨ ـ عقبة فالح طه ، عوامل صياغة النظام السياسي العربي الراهن ، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي ، في ٤ / ١ / ٢٠١٣ . على الرابط الآتي :

http://www.ssrcaw.org

٩ ـ نص المادة ١٥٤ من الدستور الإيراني (تعتبر جمهورية إيران الإسلامية سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها ، وتعتبر الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل حقا لجميع الناس في أرجاء العالم كافة وعليه فان جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى . للمزيد عن الدستور الإيراني ينظر , شبكة الحق الثقافية على الرابط www.alhak.org

١٠ ـ د. هشام بشير ، أبعاد متشابكة تنامي الدور الإيراني في المنطقة العربية ، مركز الروابط ٢٩ / ١١ /٢٠١٥ على الرابط www.rawabetcenter.com

١١ ـ د. أيمن شبانه ، الظهور الإثيوبي في جنوب الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، في ١٢/٤ / ٢٠١٥ على الرابط www. Siyassa. Org

١٢ـ إبراهيم منشاوي ، تحالف إستراتيجي دائم : تداعيات العلاقات الإسرائيلية لجنوب السودان على الأمن القومي المصري ، المركز العربي للبحوث والدراسات في ١٥ / مايس / ٢٠١٤ على الرابط الآتي

http:// www.acrseg.org/2625

*كانت المياه ولا زالت حاضرة في الفكر الإسرائيلي منذ عام ١٩٠٣ م على حد أقوال هرتزل والتي استندت لتوطين اليهود في سيناء واستغلال ما فيها من مياه جوفيه وقد تطورت تلك الفكرة واستمرت وصولا لمشروع إليشع كالي عام ١٩٧٤ م والذي هدف إلى مد إسرائيل بالمياه من خلال توسيع ترعة الاسماعلية . للمزيد ينظر ، د. عبدالله ألدروبي ، المياه في الإستراتيجية الإسرائيلية وآليات ووسائل تحقيقها ، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ، على الرابط http://www.watersexpert.se/Deroby.htm

١٣ ـ للمزيد حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في العراق ، ينظر إلى همسة قصي ، سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي تجربة العراق بعد ٢٠٠٣ ، مجلة دراسات سياسية ، عدد ٢٣ ، بيت الحكمة قسم الدراسات السياسية ، بغداد ٢٠١٣ ، ص ص٧٧– ٨٩. وحول آثار تلك السياسات في الدول العربية عموماً ينظر إلى ، د. رمزي زكي ، أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على التنمية البشرية الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي في التنمية البشرية ، في مجموعة باحثين التنمية البشرية في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٥ .

١٤ ــ اللواء أحمد عبد الحليم عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية على الرابط ، m.youtube.com

١٥ ـ عقبة فالح طه ، مصدر سبق ذكره .

*بدأ هذا المشروع تروجه أمريكا منذ عام ٢٠٠٣ بعد احتلالها للعراق وطرح بصفته الرسمية في قمة الدول الثمانية الكبرى في مدينة سي ايلاند في أمريكا بشهر حزيران عام ٢٠٠٤ ويهدف لتحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط ومعالجة حالات الفقر التي وصلت ٤٠ ٠/٠ ومعالجة ارتفاع معدلات البطالة ونشر الديمقراطية ، إلا أنه في حقيقته كان يهدف إلى حماية منابع النفط بما يؤمن تدفقه للغرب وبقاء المنطقة سوقا مستهلكة للسلع والخدمات الغربية والأمريكية والقضاء على أسلحة الدمار الشامل وحماية امن إسرائيل. للمزيد ينظر ، د. جابر مهدي جابر ، العرب ومشروع الشرق الأوسط الكبير ، مجلة هاوار، عدد ٢٣ ، كانون الأول ٢٠٠٦ على الرابط

www.hevgirtin.net/hawar-23/ar/5.htm

١٦ ـ زياد عبد الوهاب ألنعيمي ، الإقليمية الدولية الجديدة وأثرها في هيكلية النظام الإقليمي العربي ، صحيفة الحوار المتمدن الالكترونية , عدد ٢٩٦٣/ في ٢ /٤ / ٢٠١٠ .

١٧ ـ د. أيمان رجب ، إعادة تقيم النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الثورات العربية ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، ٢ / أبريل / ٢٠١٥ على الرابط . www.acrseg.org/36826

١٨ ـ هالة الدوسري ، أزمة الهوية ، على الرابط https//: halahayat.wordpress.com

*تعاني البلدان العربية من أزمة الاندماج الاجتماعي منذ عقود طويلة بسبب ترسبات القيم التقليدية والتي تشمل على القيم القبلية والعشائرية والمذهبية والدينية والتي قادت إلى تكون ولاءات ٍ فرعية على حساب الولاء للوطن إذ ما زالت هذه القيم هي المرسخة في المجتمعات العربية والتي أضرت في بناء الدولة المدنية الديمقراطية التي تنصهر فيها الثقافات الفرعية كلها وتسمو عليها . للمزيد ينظر ، مجموعة من الباحثين ، الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الاندماج والتفكيك ، ط١ ، سلسلة كتب المستقبل العربي ٥٨ ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، على الرابط www.caus.org.lb/Home/publical

١٩ ـ حسين عوض ، السمات المشتركة للنظم السياسية العربية ، صحيفة التجديد العربي ، في ٢٢/أكتوبر ٢٠١٢ ،على الموقع www.arabenewal.info/2010-06

٢٠ ـ د. أحمد عارف أرحيل الكفارنة ، الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية ، عدد٢ ، مجلد ٢٥ ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٢٦ .

٢١ ـ عمرو عبد العاطي ، إخفاقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي , مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٩٦ ، أبريل ٢٠١٤ .على الرابط www.siyassa.org.eg

٢٢ ـ أبو بكر الدسوقي ، إشكاليات التشابك الدولي في المنطقة العربية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد٢٠٣ ، مؤسسة ، الأهرام ، يناير ٢٠١٦ ، على الرابط www.siyassa.org.eg

٢٣ ـ د. محمد السعيد إدريس ، مستقبل النظام العربي : بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية ، المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي ، ١٨ / كانون الثاني / ٢٠١٥ على الرابط www.ncro.sy/?p=1496

٢٤ ـ المصدر نفسه .

٢٥ ـ محمود المنير ، الأمن القومي العربي ٢٠١٥ : الواقع وآفاق المستقبل ، ١/٤ / ٢٠١٦ على موقع ساسة بوست على الرابط www.sasapost.com

٢٦ ـ أحمد عبد الحليم ، مؤتمر ٢٠١٢ : التحديات الإقليمية والدولية وسيناريوهات المستقبل والبدائل المتاحة ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٤٠٤ ، بيروت : م .د . و . ع ، (تشرين الأول /٢٠١٠) ص ١٤٤.